

الاقتصاد الإسلامي (المذهب الإسلامي)

يقوم المذهب الإسلامي في الإسلام على ثلاثة أركان رئيسية هي:

١. مبدأ الأشكال المتعددة للملكية:

فالإسلام يخالف المذهب الرأسمالي الذي يتعتبر أن الملكية الخاصة هي القاعدة، كما يخالف المذهب الاشتراكي الذي يعتبر أن الملكية العامة هي القاعدة، وإنما يؤمن الإسلام بمبدأ الأشكال المتعددة الملكية ولا يعني ذلك أن الإسلام أخذ جانب من المذهب الرأسمالي وآخر من المذهب الاشتراكي "بل هذا التنوع قائم على أسس وقواعد فكرية معينة وموضوعة ضمن إطار عام من القيم والمفاهيم... حيث ينظر إلى الملكية بأنها "حق رعاية يتضمن المسؤولية وليست سلطاناً". والإسلام يؤمن بثلاثة أنواع للملكية وهي

أ- الملكية الخاصة:

وقد أقر الإسلام للأفراد حق التملك " خذ من أموالهم صدقة" واعترف الإسلام بالتفاوت بين الناس في الملكية " نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات" والله فضل بعض على بعض في الرزق "كما أثبت الإسلام حق الإرث. وترتب على إقرار تدخل الدولة تدخلاً يقره الإسلام فأوجب على الغني تجاه الفقير نوعين من الواجبات:

الأولى: نابعة من الضمير تسوغها مفاهيم الأخوة الإسلامية " إنما المؤمنون أخوة"
الثانية: نابعة من التشريع الذي يوجب على الأغنياء دفع الزكاة للفقراء وهذه الزكاة ليست إحساناً نم الأغنياء على الفقراء إنما هي حق للفقير كما يقول تعالى: " وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم".

ب- الملكية العامة:

حيث أن الإسلام أوجد للجماعة الحق في امتلاك بعض الثروات الطبيعية والمرافق مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "الناس شركاء في ثلاث: الماء والكأ والنار"

ج- ملكية الدولة:

فالإسلام يجعل للدولة الحق في امتلاك الأموال حتي تساهم بدورها في الحياة الاقتصادية وتقيم العدل الاجتماعي ويعتبر بيت المال في الدولة الإسلامية مملوكاً للدولة وكل موارده ملكاً لها باستثناء الزكاة لأن الدولة تقوم بجبايتها وتوزيعها على مستحقيها المحددين في القرآن.

والفرق بين الملكية العامة وملكية الدولة هو أن ملكية الدولة هي كل عين من أرض أو بناء تعلق بها حق لعامة المسلمية ولا تكون داخلة ضمن الملكية العامة، فملكية الدولة أعيان تقبل الملك الفردي كالأرض والبناء والأشياء المنقولة ولكن لما تعلق بها حق لعامة

المسلمين صار تدبيرها والقيام على شؤونها متروكاً للدولة ومن أمثلة ملكية الدولة المعادن
العد التي لا تنقطع كالبتروول، الأعيان التي تكون طبيعتها تمنع الأفراد من الاختصاص
بها، مثل الطرق العامة وما يلحق بها كالقطارات والسيارات والسكك الحديدية وشركات
الكهرباء.

بالنسبة للملكية العامة فلا يحق للدولة أن تملكها لأحد لأنها ملك لعامة المسلمين فالخليفة
يجب أن يمكن جميع الناس من الانتفاع بهذه الملكيات، أما ملكية الدول فيحق للخليفة أن
يملك منه الأفراد حسب ما يراه.

٢- مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود (الالتزام بالأحكام الشرعية)

حيث يسمح الإسلام للأفراد على الصعيد الاقتصادي بالحرية الاقتصادية بحيث لا
يتجاوزون حدود الشرع أي أن الحرية الاقتصادية تكون محددة بالأحكام الشرعية وهذا
التحديد على نوعين:

أ-التحديد الذاتي:

وهو ينبع من أعماق النفس المسلمة، ويستمد رصيده من المحتوى الفكري الناشئ في ظل
التربية الإسلامية.

ب-التحديد الموضوعي:

وهو الذي يفرض على أفراد المجتمع الإسلامي بقوة الشرع مثل تحريم الربا والاحتكار حيث
يقوم على أساس المبدأ الشرعي القائل: " لا حرية للشخص فيما نصت عليه الشريعة".
فالإسلام من ناحية التحديد الموضوعي منع ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية التي تتعارض
مع الإسلام كربا والاحتكار، كذلك سمح للدولة بالتدخل الاقتصادي لحماية المصالح العامة.

٣- مبدأ العدالة الاجتماعية:

وهذا المبدأ يختلف عن المعنى التجريدي الذي تنادي به الكثير من المجتمعات فهو معنى
حقيقي وواقعي حدث يوماً ما وله من الضمانات والمقومات التي يمكن من خلالها
تجسيده إلى أرض الواقع

ومبدأ العدالة الاجتماعية يرتكز على نقطتين هما

أ- مبدأ التكافل العام:

وهذا المبدأ هو مسؤولية الأفراد حيث أن المجتمع الإسلامي هو مجتمع متضامن ومتكافل وهناك الكثير من النصوص الشرعية التي تحث على التكافل مثل قوله تعالى: "وأت ذا القرب حقه والمسكين وابن السبيل".

ومثل قوله عليه الصلاة والسلام "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه. وقوله" المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً" وقوله "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى".

كذلك هناك آيات قرآنية قرنت الإيمان برعاية المحتاجين والكفر بإهمال المحتاجين مثل قوله تعالى "ما سللكم في سقر قالوا يم نك من المصلين ولم نك نطمع المسكين" وقوله تعالى "أرأيت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين..."

ب- مبدأ التوازن العام:

وهذا المبدأ هو مسؤولية الدولة فبالإضافة إلى الكفالة الواجبة على الأفراد فلا بد كذلك للدولة المسلمة من إقامة التوازن العام. فالدولة مسؤولة عن تحقيق حد الكفاية "المستوى اللائق للمعيشة" لكافة أفراد المجتمع المسلم سواء كانوا مسلمين أو معاهدين. والمقصود بحد الكفاية إشباع جميع الحاجات الأساسية لكل فرد يعيش في الدولة الإسلامية سواء كان مسلم أو معاهد والعمل بقدر الإمكان على إشباع الحاجات الكمالية لكل فرد يعيش في الدولة ومن النصوص التي تلزم الدولة بتحقيق هذا المبدأ

١. آية الزكاة "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي

الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليكم حكيم"

٢. أما السنة النبوية فالرسول صلى الله عليه وسلم كان يوصي عمال الزكاة بجمعها من الأغنياء ثم ترد بعد ذلك إلى الفقراء.

٣. الواقع التاريخي للدولة الإسلامية يدل على أن الدولة كانت تجمع الخراج والجزية والعشور وتوزعها على مستحقيها

٤. كذلك من حق الدولة الإسلامية فرض ضريبة على الأغنياء المسلمين إذا لم تكف موارد بيت المال العادية لسد احتياجات الفقراء والمحتاجين وتفرض هذه الضريبة في ضل الظروف الملحة والهامة جداً. كحالات الحروب والكوارث الطبيعية، فإذا انتهت هذه الظروف يتم إلغاء هذه الضرائب. وهي تعتبر. "إيرادات غير عادية".

بالإضافة إلى الأركان الرئيسية التي يركز عليها المذهب الاقتصادي في الإسلام هناك صفتان أساسيتان يتميز بهما الاقتصاد الإسلامي عن غيره وهما:

١. **صفة الواقعية:** فالاقتصاد الإسلامي واقعي من ناحيتين
- أ- من حيث الغايات: فغاياته هي غايات تتسجم مع واقع الإنسانية بطبيعتها ونوازعها وخصائصها العامة.
- ب- من حيث الوسائل: فمن أجل تحقيق الغايات فالاقتصاد الإسلامي يعتمد على وسائل واقعية لتحقيق هذه الغايات فلا يكتفي بالنصح والإرشاد وإلقاء المواعظ وإنما يضع أساس تشريعي يضمن تحقيق الغايات.
- ٢- **صفة الأخلاقية:** فالاقتصاد الإسلامي أخلاقي من ناحيتين
- أ- من حيث الغايات: فهو أخلاقي في غاياته بخلاف الرأسمالية والماركسية.
- ب- من حيث الوسائل: فوسائله كذلك أخلاقية تتفق مع المثل والقيم فعندنا الغاية لا تبرر الوسيلة.

الاقتصاد الإسلامي جزء من كل

كما لا يجوز فصل مسألة اقتصادية عن قضايا ومسائل الاقتصاد الأخرى، كذلك لا نستطيع أن نفصل الاقتصاد الإسلامي عن بقايا أجزاء المذهب الإسلامي الشامل سواء في الناحية العقائدية أو السياسية أو الاجتماعية أو الأخلاقية... إلخ

فالاقتصاد الإسلامي هو جزء من صيغة عامة لها أرضية خاصة. وتتكون التربة أو الأرضية للمجتمع المسلم من العناصر الآتية:

١. العقيدة الإسلامية
 ٢. المفاهيم التي تعكس وجهة نظر الإسلام في تفسير الأشياء
 ٣. العواطف والأحاسيس النابعة من المفاهيم
- وسوف نبين هنا ارتباط الاقتصاد الإسلامي وتفاعله مع بعض العناصر الإسلامية:
١. ارتباط الاقتصاد الإسلامي بالعقيدة - فالعقيدة تخلق لدى المسلم أثناء نساطه الاقتصادي شعوراً بالاطمئنان النفسي كما أنها تعتبر مصدراً للتموين الروحي للمذهب الاقتصادي، فالطابع الإيماني والاطمئنان النفسي هو من أهم الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الإسلامي
 ٢. ارتباط الاقتصاد الإسلامي بفاهيم الإسلام عن الكون والحياة، كالمفهوم الإسلامي عن الملكية الخاصة فالإسلام يعتبر أن " الملكية حق يتضمن المسؤولية " وليست سلطاناً مطلقاً. وهذا له أثره في مجرى الاقتصاد الإسلامي.

٣. ارتباط الاقتصاد بما يبثه الإسلام في البيئة الإسلامية من عواطف وأحاسيس. كعاطفة الأخوة الإسلامية والتي تفجر في قلب المسلم حب الآخرين ومشاركتهم في أفراحهم وأتراحهم وهذه العواطف لها دور كبير في تكيف الحياة الاقتصادية وتساند المذهب فيما يستهدفه من غايات.
٤. الارتباط بين المذهب الاقتصادي والسياسة المالية للدولة- فالسياسة المالية تعتبر جزءاً من المذهب لأنها إنما وضعت لتحقيق أهداف المذهب حيث تهدف فضلاً عن تمويل الدولة بالأموال إلى تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي.
٥. الارتباط بين الاقتصاد الإسلامي والنظام السياسي في الإسلام: ذلك أن للسلطة السياسية صلاحيات اقتصادية واسعة وملكيات كبيرة، لذلك لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار نزاهة هذه السلطة وتمتعها بالشورى والعدالة.
٦. الارتباط بين أحكام تحريم الربا والأحكام الإسلامية الأخرى كالمضاربة والتكافل العام والتوازن الاجتماعي ذلك أن تحريم الربا إذا درس مجرداً فإنه بسبب مشاكل التصادية خطيرة.
٧. الارتباط بين بعض أحكام الملكية الخاصة في الاقتصاد الإسلامي وأحكام الجهاد التي تنظم علاقة المسلمين بغيرهم في حالات الحرب والأسرى والغنيمة.
٨. الارتباط بين الاقتصاد الإسلامي والتشريع الجنائي في الإسلام: فقطع يد السارق تعتبر قاسية في المجتمع الرأسمالي. أما في المجتمع الإسلامي والذي يطبق فيه مبدأ العدالة الاجتماعية فإن هذا الحد لا يعتبر قاسياً بعد أن يكون الاقتصاد الإسلامي قد وفر له أسباب الحياة الكريمة ومحا من حياته كل الدوافع التي تضطره إلى السرقة.

الاقتصاد الإسلامي ليس علماً

الاقتصاد الإسلامي لا يزعم لنفسه الطابع العلمي كالمذهب الماركسي، كما أنه ليس مجرداً من أساس عقائدي معين ونظرة رئيسية إلى الحياة والكون كالمذهب الرأسمالي.

"ونعني بأن الاقتصاد الإسلامي ليس علماً هو أن الإسلام دين نكفل من خلاله الدعوة لتنظيم الحياة الاقتصادية وتغيير الواقع الفاسد وتحويله إلى واقع سليم فهو ليس علماً على نمط علم الاقتصاد السياسي، لأنه يدرس ما يجب أن يكون وليس ما هو كائن أي أنه دعوة لتفسير الواقع وليس تفسيراً للواقع أي أنه عملية تغيير للواقع وليس تفسيراً موضوعياً له.

* فالوظيفة المذهبية للاقتصاد الإسلامي هي الكشف عن الصورة الكاملة للحياة الاقتصادية وفقاً للتشريع الإسلامي ودرس الأفكار والمفاهيم الإسلامية التي تشع من وراء ذلك الصورة.

* أما الوظيفة العلمية للاقتصاد الإسلامي فيأتي دورها بعد ذلك لتكشف عن مجريات الحياة الاقتصادية وما تخضع له من قوانين في مجتمع إسلامي يطبعه المنهج الإسلامي بشموليته، فالباحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي يتخذ المذهب الاقتصادي قاعدة ثابتة للمجتمع ويحاول تفسير الأحداث الاقتصادية بناءً على هذه القاعدة.

هكذا فقط يمكن أن يتكون للاقتصاد الإسلامي علم أي بعد أن يدرس دراسة مذهبية شاملة ... ولكن السؤال الآن ... متى وكيف ويمكن وضع علم الاقتصاد الإسلامي كما وضع الرأسماليون علم الاقتصاد السياسي؟

والجواب على ذلك هو:

أن التفسير العلمي لأحداث الحياة الاقتصادية يرتكز على أمرين

الأول: جمع الأحداث الاقتصادية من خلال التجربة الواقعية للحياة وتنظيم هذه الأحداث تنظيمًا علميًا ثم الكشف عن طبيعة القوانين التي تتحكم بها.

وهذا يتطلب تجسيد المذهب الاقتصادي في كيان واقعي. أي تطبيق الإسلام على أرض الواقع من خلال دولة إسلامية، وهذا الأمر غير متاح للاقتصاديين الإسلاميين ما دام الإسلام بعيدًا عن التطبيق في حياة الناس.

الثاني: البدء في البحث العلمي من مسلمات معينة تفترض افتراضًا، ثم على ضوء هذه المسلمات نخرج بنتائج وقوانين اقتصادية. ويمكن وضع هذه المسلمات والخروج بقوانين في ظل عدم تطبيق المذهب واقعيًا حيث نستنتج آثارها في ظل التطبيق المفترض للمذهب وليس التطبيق الواقعي ولكن هذه القوانين لا تعطي لنا بدقة المفهوم العلمي الشامل للحياة الاقتصادية لأنه يحدث هناك مفارقات بين الحياة الواقعية وبين التفسيرات النظرية.

* ومن هنا نستنتج أن علم الاقتصاد الإسلامي لا يمكن أن يولد ولادة حقيقية إلا إذا جسّد المذهب الاقتصادي الإسلامي في كيان واقعي.

الفصل الثالث

المشكلة الاقتصادية

تتفق جميع المذاهب الاقتصادية على وجود مشكلة في الحياة الاقتصادية- وكذلك فإنها تتفق على ضرورة علاج هذه المشكلة- ولكن هذه المذاهب تختلف في تحديد طبيعة هذه المشكلة وكذلك تختلف في طريقة معالجتها-

المشكلة الاقتصادية في المذهب الرأسمالي

١. طبيعة المشكلة الاقتصادية في المذهب الرأسمالي:

تقوم المشكلة الاقتصادية في المذهب الرأسمالي على شقين أساسيين

أ- أن الإنسان له حاجات متعددة ومتجددة ومتوالدة يتوق إلى إشباعها.

ب- ندرة الموارد الاقتصادية الموجودة في الكون بحيث أن هذه الموارد لا تكفي لإشباع حاجات الإنسان المتعددة والمتجددة. والمقصود بالندرة هنا- هي الندرة النسبية وليست الندرة المطلقة.

٢. الفرق بين المشكلة الاقتصادية والمشكلة التكنولوجية:

المشكلة التكنولوجية: هي إنتاج أكبر قدر من مورد معين واتباع أحدث الوسائل العلمية للحصول على هذا الإنتاج.

أما المشكلة الاقتصادية: فهي إنتاج أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة من مورد معين فمثلاً إنتاج أكبر كمية من القطن من فدان من الأرض تعتبر مشكلة تكنولوجية حيث أن الأمر هنا يقتصر على مجرد الخبرة الفنية بينما إنتاج أكبر قدر ممكن من القطن بأقل تكلفة ممكنة يعتبر مشكلة اقتصادية فهنا لا بد من الموازنة بين الاحتمالات المختلفة لاستخدام المواد النادرة ذات الاستعمالات البديلة.

٣. خصائص المشكلة الاقتصادية:

أ- الندرة: وهي من أهم الخصائص فلولا ندرة الموارد الاقتصادية لما نشأت أية مشكلة- والندرة هنا ندرة نسبية وليست مطلقة، فالموارد بصورة عامة متوفرة في الكون ولكن إذا ما قيست هذه الموارد بالحاجات الإنسانية الكثيرة والمتجددة فإنها تعتبر نادرة- أي نادرة بالنسبة للحاجة إليها.

ب- الاختيار: طالما أن الموارد الاقتصادية المتاحة لا تكفي لإشباع كل الحاجات الإنسانية فلا بد للإنسان أن يفاضل بين احتياجاته ورغباته فيختار من البداية إشباع الحاجات الهامة ثم الأقل أهمية وهكذا.

ج- التضحية: فطالما أننا اخترنا احتياج معين وقمنا بإشباعه فمعنى ذلك أننا ضحينا بحاجات أخرى في سبيل إشباع هذا الاحتياج. فمثلاً لو كانت لدينا قطعة أرض معينة لها أكثر من استخدام حيث يمكن استغلالها للزراعة أو للبناء أو لإقامة مشروع صناعي- فإذا استخدمناها للبناء فإنه سيكون على حساب الزراعة والمشروع الصناعي حيث ضحينا بهما في سبيل البناء.

٤. عناصر المشكلة الاقتصادية:

يرى الاقتصاديون الرأسماليون أن المشكلة الاقتصادية يمكن تقسيمها إلى خمسة عناصر هي:

أ- تكوين سلم التفضيل الجماعي: "ماذا ننتج؟"

ونعني به ترتيب الحاجات الإنسانية حسب أهميتها وأولويتها فطالما أن الموارد الاقتصادية المتاحة لا تكفي لإشباع كافة الحاجات الإنسانية فمعنى ذلك أنه لا بد من ترتيب إشباع هذه الحاجات حسب أهميتها وأولويتها فيتم في البداية إشباع الحاجات الأساسية وبعد ذلك تشبع الحاجات غير الأساسية حسب توفر الموارد فمثلاً في البداية بيت السكن ثم غذاء ثم كساء ثم كماليات من سيارة أو ثلاجة ... إلخ

ب-تنظيم الإنتاج "كيف ننتج؟"

إذا كانت المشكلة الاقتصادية تتمثل في ندرة الموارد المتاحة لإشباع الحاجات الإنسانية فلا بد من إيجاد وسيلة لاختيار أفضل الطرق لإنتاج ما تقرر إنتاجه حسب سلم التفضيل الجماعي وبمعنى آخر هنا- هو استخدام أحدث الطرق العلمية والتكنولوجية لإنتاج ما تقرر إنتاجه حسب سلم التفضيل الجماعي وذلك من أجل تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات وبأقل التكاليف.

ج- توزيع الإنتاج: "لمن ننتج"

بعد أن يتم الإنتاج لا بد من اتباع طريقة معينة أو نظام محدد من أجل توزيع هذا الإنتاج على الذين ساهموا في العملية الإنتاجية بما يضمن تحقيق أقصى إشباع لاحتياجات المجتمع.

د- الموازنة بين الاستهلاك والإنتاج في الفترة القصيرة:

حيث أن إنتاج بعض السلع يأخذ فترة طويلة ولذلك لا بد من أن نوازن بين الاستهلاك في الفترة القصيرة وبين إنتاج هذه السلع خاصة السلع الزراعية حيث أن إنتاجها يكون موسمي وهذا يتطلب وجود وسيلة يتم فيها تنظيم استهلاك هذه السلع تكون متفقة مع الحجم الموجود فيها خلال فترة إنتاجها إذن (لا بد من الموازنة بين الإنتاج والاستهلاك- بحيث يكفي الإنتاج للاستهلاك)

هـ- كفاءة النمو الاقتصادي في الفترة الطويلة:

في المجتمع الساكن تقتصر عناصر المشكلة الاقتصادية على العناصر الأربعة السابقة أما في المجتمع المتحرك الذي يتميز بزيادة عدد سكانه فإن المشكلة تفرض أن يكون هناك نمو اقتصادي في هذا المجتمع ليضمن تغطية احتياجات الزيادة في عدد سكانه وهذا يتطلب تنمية عوامل الإنتاج حتى تستطيع تلبية الاحتياجات المتريدة لهذا المجتمع.

٥. علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

يعتمد النظام الرأسمالي في بنيته الاقتصادية على نظام المشروع الحر حيث يكون حافز الربح هو الدافع إلى الإنتاج ويتميز نظام المشروع الحر، بشرعية الملكية الخاصة، وبوجود

المؤسسات الخاصة، وبأن الرقابة على الإنتاج تتم باستخدام جهاز الثمن وذلك بصورة آلية، وبالمنافسة الحرة، وبتدني دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.

والنظام الرأسمالي يعتمد على جهاز الثمن في حل المشكلة الاقتصادية بعناصرها الخمسة التي مرت بنا، أما كيفية ذلك فيتم كما يلي:

أ- يقوم جهاز الثمن بتكوين سلم التفضيل الجماعي عن طريق ما يسمى "التصويت" في ساحة السوق فكل قرش يدفع لشراء سلعة معينة يكون بمثابة إعطاء صوت من جانب المشتري لإنتاج هذه السلعة ومن ثم وضعها في قائمة سلم التفضيل الجماعي - وعلى ذلك فإن السلع التي يكون الطلب عليها كثير توضع في قائمة السلع باعتبارها من أهم السلع التي يجب إنتاجها، ويتم ذلك بصورة آلية عن طريق جهاز الثمن وبدون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ب- أما تنظيم الإنتاج فإن جهاز الثمن هو الذي يتولى هذه العملية وذلك بما يتفق وسلم التفضيل الجماعي، فجهاز الثمن هو الذي يضع السلعة في رأس القائمة وهو الذي يتولى تنظيم إنتاجها بما يحقق أقصى ربح ممكن وبأقل التكاليف - فجهاز الثمن هو الذي يوفر عناصر الإنتاج والمستخدم في العملية الإنتاجية (التنظيم، رأس المال، العمل، الأرض) وعائد هذه العناصر وذلك بما يحقق أقصى ربح بأقل التكاليف.

ج- كذلك فإن جهاز الثمن يحل مشكلة توزيع الإنتاج على الذين ساهموا في العملية الإنتاجية، بمقدار ما يملكه الفرد من ثمن ثم يأخذ من إنتاج البلاد.

د- كذلك جهاز الثمن يوازن بين العرض الثابت من إنتاج السلع وبين الطلب على هذه السلع في الفترة القصيرة "الاستهلاك" حيث أن حركة الإثمان كفيلة بالقيام بهذه الموازنة فإذا ترك الأفراد أحرار يتنافسون في الحصول على هذه السلع ذبلت العرض الثابت بسبب في ارتفاع أثمانها مما يجعلها قاصرة على القادرين على دفع هذه الأثمان المرتفعة وهذا يعني أن الكمية المطلوبة منها ستقل حتى تتوازن مع الكميات المعروضة.

هـ- ويساهم جهاز الثمن في حل مشكلة النمو الاقتصادي فالنمو الاقتصادي يحتاج إلى زيادة الاستثمار، والاستثمار يحتاج إلى التمويل، والتمويل يحتاج إلى مدخرات من أجل تمويل الاستثمارات، وسعر الفائدة هو الذي يساهم في زيادة المدخرات إذا كان مرتفعاً، ومعنى ذلك أن جهاز الثمن هو الذي يساهم في كفاءة النمو الاقتصادي حيث يقوم بمكافأة الذين بمتنعون عن الاستهلاك بإعطائهم فائدة على مدخراتهم وتزيد هذه المدخرات كلما كان سعر الفائدة مرتفع. وبذلك يستطيع النظام الاقتصادي عن طريق آلية جهاز الثمن

حل عناصر المشكلة الاقتصادية، معنى ذلك أن من أجل أن يقوم جهاز الثمن بدوره لابد من وجود سوق المنافسة الكاملة كشرط أساسي وهذا يستحيل تحقيقه في الواقع الاقتصادي الرأسمالي.

٦- عيوب النظام الرأسمالي: "الانتقادات الموجهة إليه في علاجه للمشكلة الاقتصادية"

أ- يعتبر النظام الرأسمالي أن المقرر الرئيسي للإنتاج هو الطلب النقدي - مما قد يسبب إنتاج السلع الكمية وإهمال إنتاج السلع الأساسية لعدم امتلاك أصحابها للطلب النقدي "القوة الشرائية" وبدافع الربح. وهذا يؤدي في النهاية إلى ظهور آلية مليونيرات يعيشون في ترف وبذخ استفزازي ويعملون على زيادة التضخم وانتشار السلع الكمية والترفيه، بينما الأكثرية الكادحة تعاني في معيشتها وبعضها يسحقها الحرمان والفقر المدقع.

ب- يفترض النظام الرأسمالي وجود المنافسة الكاملة مع عدم وجود ما يضمن استقرارها وذلك لتكثف المنتجين على شكل احتكارات.

ج- من عيوب النظام الرأسمالي كذلك أنه قرر أن الأفراد الذين لا يساهموا في العملية الإنتاجية "لا يمتلكون ثمناً" لا يحصلوا على نصيب من التوزيع للإنتاج، وبذلك يكون النظام الرأسمالي قد قرر أنه لا يستحق الحياة إلا من كان قادراً على المساهمة في إنتاج السلع والخدمات، أما من كان عاجزاً عن ذلك لأنه خلق ضعيفاً أو لأن ضعفاً طراً عليه فلا يستحق الحياة لأنه لا يستحق أن ينال من ثروة البلاد ما يسد احتياجاته جسمه أو في علقه وكان أقدر من غيره على الحياة بأي طريق من الطرق.

د- جعل جهاز الثمن هو أساس التوزيع يؤدي في المحطة إلى تكثف الثروة في أيدي أقلية مليونيرات مما يسبب في سيطرتهم وتقوية نفوذهم السياسي.

لتحميل نسختك المجانية

ملاقى البحث العلمي
RENDEZVOUS OF SCIENTIFIC RESEARCHES
WWW.RSSCRS.INFO

